تضم 145 شركة مساهمة خاصة برأسمال 131 مليار درهم

أبوظبي تستحوذ على 57 في المئة من عدد الشركات بنهاية 2012

بلغ عدد شركات المساهمة الخاصة المسجلة لدى وزارة الاقتصاد بدولة الإمارات خلال العام 2012، نحو 145 شركة بقيمة 131.3 مليار درهم تم تسديد نحو 124 مليار درهم بنسبة 94 في المئة من إجمالي رأس المال المكتتب، بحسب وزارة الاقتصاد.

وقال التقرير الذي أصدرته الوزارة "حازت أبوظبي على 82 شركة برأسمال مكتتب 32.4 مليار درهم مدفوع منه 27.8 مليار درهم ودبي 45 شركة برأسمال مكتتب 95.8 مليار درهم مدفوع منه 93.6 مليار درهم والشارقة 9 شركات بقيمة 1.5 مليار درهم مدفوعة بالكامل، والفجيرة 5 شركات برأسمال مكتتب 1.4 مليار درهم مدفوع منه 447 مليون درهم ورأس الخيمة 3 شركات بقيمة 117 مليون درهم مدفوعة بالكامل، وعجمان شركة واحدة بقيمة 35 مليون درهم مدفوعة كاملاً".

وجاء قطاع العقارات «23 شركة» بالمرتبة الأولى من حيث رأس المال المدفوع بنحو 90 مليار درهم بنسبة 72 في المئة من إجمالي القيمة المدفوعة، والاستثمار في المرتبة الثانية «53 شركة» بقيمة مدفوعة بلغت 20.2 مليار درهم مشكلاً 16 في المئة من إجمالي المدفوع والتمويل «19 شركة» بقيمة 5.9 مليار درهم وبنسبة 5 في المئة والكهرباء والمياه «16 شركة» بقيمة مدفوعة بلغت 3.2 مليار درهم بنسبة 3 في المئة.

وتابع التقرير: «بلغت قيمة رأس المال المدفوع في قطاع الاتصالات لـ3 شركات نحو 2.3 مليار درهم، بنسبة 2 في المئة والخدمات «18 شركة» بقيمة 1.3 مليار درهم والصناعة «7 شركات» بقيمة 896 مليون درهم والتجارة «6 شركات» بقيمة 107 ملايين درهم».

وخلال العام الماضي، زادت 5 شركات رؤوس أموالها بنحو 854 مليون درهم، فيما خفضت 3 شركات رأسمالها بنحو مليار درهم.

واستعرض التقرير شركات المساهمة الخاصة والمسجلة بإمارة أبوظبي بنهاية 2012، والبالغة 82 شركة برأس مال مدفوع قيمته 27.8 مليار درهم، حيث جاء قطاع الاستثمار في المركز الأول من حيث بنحو 33 شركة برأس مال مدفوع بلغ 15.2 مليار درهم والعقارات في المركز الثاني من حيث القيمة بنحو 4.8 مليارات درهم.

وبلغت قيمة رأس المال المدفوع لـ 8 شركات مسجلة في قطاع التمويل بأبوظبي العام الماضي نحو 2.6 مليار درهم والكهرباء والمياه «13 شركة» بـ2.3 مليار درهم والاتصالات «3 شركات» بقيمة 2.3 مليار درهم والخدمات «10 شركات» بقيمة 163 مليون درهم والصناعة «3 شركات» بقيمة 375 مليون درهم وشركتين في قطاع التجارة بقيمة 22 مليون درهم.

نمو العقار في أبو ظبي

وفي إمارة دبي بلغ عدد شركات المساهمة الخاصة المسجلة خلال العام الماضي 45 شركة برأس مال مدفوع 94 مليار درهم، وجاء قطاع العقارات في المركز الأول بالشركات المساهمة الخاصة المسجلة بإمارة دبي برأس مال مدفوع 83.5 مليار درهم لـ7 شركات وقطاع الاستثمار بـ4.8 مليار درهم لـ17 شركة والتمويل بـ3 مليارات درهم لـ9 شركات وشركة واحدة بقطاع الكهرباء والماء بقيمة مدفوعة بلغت 474 مليون درهم وخلا قطاع الاتصالات من تسجيل شركات مساهمة خاصة جديدة.

وبلغ رأس المال المدفوع في قطاع الخدمات لـ6 شركات نحو 1.1 مليار درهم وفي الصناعة 506 ملايين درهم لـ3 شركات والتجارة 58 مليون درهم لشركتين.

وفي إمارة الشارقة، جاء القطاع العقاري في المركز الأول لشركات المساهمة الخاصة بقيمة 1.2 مليار درهم لـ5 شركات والاستثمار بـ153 مليون درهم لشركتين والتمويل بـ130 مليون درهم رأس المال المدفوع لشركة واحدة والخدمات بـ22 مليون درهم لشركة واحدة وخلت قطاعات الكهرباء والمياه والاتصالات، والصناعة والتجارة والقطاعات الأخرى من تسجيل شركات مساهمة خاصة بإمارة الشارقة خلال العام 2012.

وبلغ رأس المال المدفوع لـ5 شركات مساهمة خاصة في الفجيرة نحو 449 مليون درهم واستحوذ قطاع الكهرباء والمياه على 91 في المئة من إجمالي رأس المال المدفوع بقيمة 405 ملايين درهم والتجارة بنسبة 6 في المئة بقيمة 27 مليون درهم لشركتين، والصناعة بنسبة 3 في المئة بقيمة 15 مليون درهم لشركة واحدة.

وفي رأس الخيمة، شهد العام الماضي تسجيل 3 شركات مساهمة خاصة برأسمال مدفوع بلغ 117 مليون درهم لـ3 شركات في 3 قطاعات واستحوذ قطاع التمويل على 85 في المئة بنحو 99.5 مليون درهم والخدمات 13 في المئة بقيمة 15 مليون درهم والاستثمار 2 في المئة بقيمة 2.5 مليون درهم.

وفي عجمان سجل العام الماضي إنشاء شركة مساهمة خاصة في القطاع العقاري برأس مال مدفوع بلغ 35 مليون درهم.

وبلغ إجمالي فروع الشركات الأجنبية العاملة بالدولة بنهاية العام 2012 نحو 3362 شركة موزعة على 70 جنسية، وتعمل في قطاعات اقتصادية مختلفة منها الصناعة والمصارف والاستثمار والتجارة والزراعة والمقاولات والتأمين، وغيرها. وحازت أبوظبي على 53 في المئة من إجمالي فروع الشركات الأجنبية بنحو 1730 فرعاً بنسبة 53 في المئة ودبي 1226 فرعاً بنسبة 37.6 في المئة والشارقة 125 فرعاً بنسبة 3.8 في المئة وعجمان 10 فروع ورأس الخيمة 43 فرعاً والفجيرة 53 فرعاً والعين 74 فرعاً، وخلت إمارة أم القيوين من تسجيل فروع جديدة للشركات الأجنبية خلال العام الماضي.

السهم يرتفع 1 في المئة خلال أول يوم تداول ببورصة الدار البيضاء

اكتتاب «طاقة» في المغرب يجمع 3 مليارات درهم

جمع الطرح الأولي لشركة الجرف الأصفر المغربية، التابعة لشركة أبوظبي الوطنية للطاقة «طاقة» نحو 3 مليارات درهم «6.7 مليارات درهم مغربي» بما يعادل 6.7 مرات حجم المطلوب جمعه والمقدر بنحو 440 مليون درهم، بحسب خالد الصيعري نائب الرئيس التنفيذي للعلاقات الاستراتيجية والشؤون العامة لدى «طاقة».

وطرحت الوحدة المغربية لشركة طاقة يوم 10 ديسمبر الحالي نحو 2.23 مليون سهم للاكتتاب العام، بما يعادل 9.47 في المئة من أسهم الشركة، وبسعر 447.5 درهم مغربي للسهم الواحد بقيمة اسمية 100 درهم مغربي. واستبق الطرح العام طرحاً خاصاً لنحو 4.74 في المئة من أسهم الشركة، اكتتب فيه مستثمرون مؤسساتيون في المغرب.

وقال الصيعري لـ «الاتحاد»، إن الإقبال على الاكتتاب في اسهم شركة "طاقة المغرب" الاسم الجديد الذي تحمله الشركة بعد الاكتتاب، فاق التوقعات خصوصاً أنه أول طرح عام يشهده السوق المغربي بعد عامين لم تشهد الأسواق خلالها أية أطروحات عامة، بسبب الظروف التي مرت بها بورصة الدار البيضاء، فضلاً على أنه أول اكتتاب في شركة مساهمة عامة تعمل في قطاع الطاقة المغربي.

وسجل سعر سهم «طاقة المغرب» في أول يوم تداول له في بورصة الدار البيضاء الثلاثاء الماضي ارتفاعاً بنحو 1 في المئة إلى425 ، وسط توقعات بأن يحقق السهم أداءً أفضل مع الأداء المالي الجيد للشركة خلال العامين الحالي والمقبل، بعدما حققت أرباحاً في العام الماضي بقيمة 54 مليون دولار.

وأفاد الصيعري، بأن حصيلة الاكتتاب سيتم استثمارها في التوسعة الجارية للشركة، والتي تقدر استثماراتها بنحو 1.6 مليار دولار، وتستهدف رفع الطاقة الإنتاجية للشركة من 1400 ميجاواط حالياً إلى 2056 ميجاواط، فضلاً على دخول مجال إنتاج الكهرباء من طاقة الرياح، حيث تمتلك الشركة الأم تكنولوجيا حصرية في منطقة الشرق الأوسط للاستثمار في مجال الزيت الصخري.

وأضاف أن قطاع الطاقة في المغرب واعد، حيث يتوقع أن ينمو الطلب على الكهرباء بنسبة 7 في المئة سنوياً، وتخطط الحكومة المغربية لرفع حصة الطاقة المتجددة إلى نحو 42 في المئة من إنتاج الكهرباء بحلول عام 2020، كما وضعت الحكومة خططاً طموحة لتطوير قطاع الطاقة البديلة، وأطلقت عام 2009 استراتيجية لتطوير ألفي ميجاواط من طاقة الرياح، وألفي ميجاواط من الطاقة الشمسية عام 2020.

ولم يستبعد الصيعري طرح الوحدة المغربية لطاقة جزءاً آخراً من أسهمها للاكتتاب العام بعد نجاح الطرح الأول، موضحاً أن للشركة الحق في طرح جزء آخر من الأسهم المملوكة لها حالياً بعد الطرح الأولي، والبالغ نسبتها 85.8 في المئة من رأس المال، شريطة أن تجد الفرصة المناسبة.

وحول قيام طاقة بتكرار التجربة المغربية في أسواق أخرى تعمل فيها طاقة «11 سوقاً» قال، إن الطرح العام الناجح يحتاج إلى توفر شروط عدة، منها أن تكون عائدات الشركة وأرباحها مستقرة، وأن تحقق عوائد مجزية للمساهمين عند الطرح، وأن تكون أسواق الطرح ذاتها مواتية لنجاح الاكتتاب.

وأضاف: «هذه الشروط تنطبق على كافة الأسواق الخارجية التي تعمل فيها طاقة، لكن ليس متوقعاً في المرحلة الحالية تكرار التجربة المغربية، ذلك أن الهدف من الاكتتاب العام ليس جمع الأموال، بل إشراك المؤسسات والأفراد في العوائد المحققة من الاستثمارات».

ومن جانبه، قال محمد مبيضين مدير علاقات المستثمرين بشركة طاقة، إن نجاح الاكتتاب الخاص الذي استبق الطرح العام بنحو 4.7 في المئة من إجمالي الأسهم، وجرى تغطيته بأكثر من الضعف من مؤسسات استثمارية مغربية معروفة، شجع المستثمرين المغاربة على الاكتتاب في أسهم شركة طاقة المغرب بكميات كبيرة من الأسهم.

وأضاف أن المغاربة يجدون في شركة طاقة المغرب فرصة استثمارية مجزية، حيث لدى الشركة سجل ناجح من الإنتاجية والربحية، مما يضمن للمستثمر المغربي عائداً مضموناً ومجزياً من وراء امتلاك السهم.

أحد المشاريع التابعة للشركة

وأوضح أن لدى الشركة اتفاقيات طويلة الأمد مع المكتب الوطني للكهرباء والماء المغربي، تضمن للشركة توريد إنتاجها من الطاقة حتى العام 2042، الأمر الذي يوفر الاستقرار للشركة في ضمان تدفقات نقدية لسنوات طويلة.

وبحسب مبيضين، حققت شركة الجرف الأصفر ربحاً صافياً خلال العام الماضي بقيمة 54 مليون دولار قبل التوسعة الجارية حالياً، وبلغ حجم تدفقاتها النقدية 173 مليون دولار، وهو ما يعزز التوقعات بقدرة الشركة على توزيع أرباح نقدية على المساهمين في أول عام من الاكتتاب خلال عام 2014.

وأضاف إن تقييم الشركة وسعر السهم عند الاكتتاب كان عادلاً، الأمر الذي شجع أعداداً كبيرة من المغاربة والمستثمرين المؤسساتيين على الاكتتاب، كما دفع ذلك سعر السهم للارتفاع في أول يوم تداول بالبورصة المغربية بنسبة 1 في المئة.

وجرى تقييم شركة الجرف الأصفر بنحو 4.5 مليار درهم بما يعادل 9 مليارات درهم مغربي.

وتوقع مبيضين أن يدعم سهم طاقة المغرب بورصة الدار البيضاء التي مرت بظروف غير مواتية، حيث شهدت سنوات من الهدوء لم تشهد خلالها أية اكتتابات عامة، وجاء طرح طاقة وإدراج سهمها في البورصة ليحدث حركة في الأسواق، فضلاً على أنه يصنف ضمن الأسهم الدفاعية التي تدعم المحافظ الاستثمارية للمستثمرين.

وحتى إغلاق الأمس، تنخفض بورصة الدار البيضاء منذ بداية العام بنسبة 0.30 في المئة ، في حين تسجل بقية بورصات المنطقة العربية ارتفاعات قياسية بقيادة أسواق الإمارات، التي ترتفع بأكثر من 60 في المئة ، حيث تتجاوز ارتفاعات سوق دبي المالي 100 في المئة ، وسوق أبوظبي للأوراق المالية قرابة 60 في المئة .وفيما يتعلق بالتخصيص، قال مبيضين إنه جرى تقسيم المكتتبين إلى خمس شرائح جرى توزيع الأسهم عليها، وضمت الشريحة الأولى الأفراد من المستثمرين المغاربة، والثانية لموظفي طاقة والثالثة للمستثمرين الأجانب، والرابعة للمستثمرين المؤسستيين، والخامسة لكبار المستثمرين من الأفراد. وأضاف أنه جرى احتساب نسبة من الأسهم لكل شريحة من الشرائح الخمسة، وحظيت شريحة المؤسساتيين بأعلى نسبة تخصيص بلغت 40 في المئة ، ويرجع ذلك إلى الرغبة في ابقاء الكمية الأكبر من الأسهم في أيدي المؤسسات، التي تستهدف الاستثمار طويل الأمد وليس الربح السريع. وأفاد بأن من بين المؤسسات المغربية المعروفة التي شاركت في الاكتتاب، الصندوق المغربي للتقاعد، وصندوق الإيداع والتدبير، والملكية الوطنية للتأمين. وتوقع مبيضين ارتفاع الطاقة الإنتاجية لـ «طاقة المغرب» خلال الفترة المقبلة مع دخول الوحدتين الخامسة والسادسة إلى التشغيل التجاري تباعاً خلال الربعين الأول والثاني من العام المقبل، إلى جانب الوحدات الأربع العاملة حالياً، وتضيف الوحدتان إلى الطاقة الإنتاجية نحو 350 ميغا واط لكل منهما.

«الذهب» بصدد أكبر خسارة سنوية في 30 عاماً

«رويترز»: استقر الذهب دون تغير يذكر امس وذلك في معاملات هزيلة نهاية السنة لكنه بصدد أكبر خسارة سنوية في أكثر من 30 عاما متأثرا بصعود الأسهم وتفاؤل حيال تعافي الاقتصاد العالمي وهو ما نال من جاذبيته كملاذ آمن.

وأثرت بواعث القلق هذا العام من أن يبدأ مجلس الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي الأمريكي» تقليص إجراءات التحفيز ثم قراره في الفترة الأخيرة بالشروع في ذلك على الذهب الذي يعتبر أداة تحوط من التضخم.

ويقترب الذهب من تسجيل خسارة 30 في المئة في 2013 لينهي موجة صعود دامت 12 عاماً بفعل انخفاض أسعار الفائدة وخطوات البنوك المركزية في أنحاء العالم لدعم الاقتصاد.

و كان الذهب مستقرا عند 1204.70 دولار للأوقية «الأونصة». وتراجع هذا العام سيكون الأكبر للذهب منذ 1981 والسعر الحالي أقل 37 في المئة عن أعلى مستوى على الإطلاق 1920.30 دولار المسجل في 2011.

ويتوقع المحللون والمتعاملون استمرار تراجع الأسعار في العام القادم لكن بدرجة أقل.

وقال متعامل يسوق المعادن النفيسة في هونج كونج «قد تختبر أوائل العام القادم مستوى الألف دولار لكن لا أتوقع أن تنخفض الأسعار بنفس درجة العام الحالي. قد يحدث بعض التعافي بدءا من منتصف العام وبناء على البيانات الاقتصادية.»

واستقرت الفضة دون تغير عند 19.5 دولارا للأوقية.

وارتفع البلاتين 0.7 في المئة إلى 1338.58 دولارا للأوقية وصعد البلاديوم بالنسبة ذاتها إلى 695.5 دولارا.

«كارلايل» تبيع حصتها في «ميديكال بارك»

أعلنت «كارلايل جروب»، المجموعة المتخصصة في إدارة الأصول البديلة والمدرجة في بورصة «ناسداك» تحت الرمز «NASDAQ:CG»، امس عن إبرامها اتفاقاً نهائياً لبيع حصتها البالغة 40% في مجموعة الرعاية الصحية التركية «ميديكال بارك» إلى صناديق استثمارية تديرها شركة «تيركفن» «Turkven». كما اتفق المساهمان الآخران، وهما «سانجاك جروب» و«أسطا جروب»، على بيع أجزاء من حصتيهما إلى «تيركفن» التي استحوذت بذلك على الحصة الأكبر في المجموعة. ويستوجب هذا الاتفاق الحصول على كافة الموافقات التنظيمية وتنفيذ غيرها من الإجراءات الرسمية ذات الصلة.

ومنذ إطلاق استثماراتها في مجموعة «ميديكال بارك» عام 2009 عبر صندوقها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تعاونت «كارلايل جروب» مع إدارة المجموعة وشركائها الاستثماريين لمضاعفة عائداتها، وزيادة عدد مستشفياتها من 13 إلى 18 مستشفى، وتوظيف نحو 11 ألف شخص في تركيا.

وبهذا الصدد، قال جان ديلداغ، الرئيس الشريك لاستثمارات «كارلايل جروب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»: «حققت شراكتنا مع «ميديكال بارك» نجاحاً باهراً بالنسبة لمستثمرينا ومستهلكي خدمات الرعاية الصحية خلال السنوات الأربع الماضية، حيث نجحت «ميديكال بارك» بمضاعفة عائداتها وزيادة حصتها في السوق. وقد أسعدنا التعاون مع فريقها الإداري عالي الكفاءة، ونتمنى له مواصلة النجاح في تعاونه مع الشركاء الجدد».

وأضاف ديلداغ: «تعد «ميديكال بارك» واحدة من الاستثمارات المهمة التي قامت بها «كارلايل» في تركيا منذ تأسيسها عام 2007، ونحن لا نزال ملتزمين بخدمة هذا البلد والمنطقة عموماً».

من جانبه، قال مُحرم أسطا، رئيس مجلس إدارة مجموعة «ميديكال بارك»: «تمثل هذه الاتفاقية مرحلة جديدة بالنسبة لمجموعة «ميديكال بارك» التي تتبوأ مكانة رائدة في قطاع الرعاية الصحية التركي بفضل استثماراتها الناجحة. وقد ساهمت هذه المجموعة بشكل كبير في الارتقاء بمعايير الخدمات الطبية، وزيادة فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية الجيدة في تركيا. وأود بهذه المناسبة أن أشكر مجموعة «كارلايل جروب» على مساهمتها الكبيرة في النجاح الذي حققناه اليوم، ونأمل خلال السنوات القادمة أن نصبح علامة رائدة عالمياً في هذا المجال بمساعدة شركائنا الجدد».

يشار إلى أن «كارلايل جروب» و«سانجاك جروب» و«أسطا جروب» استعانت بالخدمات الاستشارية لمؤسستي «جولدمان ساكس» و«كريديه سويس» في إنجاز صفقة البيع المذكورة.

152 مليار ريال تضاف إلى احتياطي الدولة بعد النتائج النهائية للحسابات

العساف: نمو القطاع الخاص السعودي وزيادة الصادرات غير البترولية

أوضح وزير المالية الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف، أن التوازن في الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1435 – 1436هـ تم على مستويات أعلى سواء في المصروفات أو في الإيرادات، مشيرًا إلى أن هناك تقاربا بين الإيرادات والمصروفات.

وبيّن في لقاء على قناة العربية مساء أمس الاول أن النتيجة في الحساب الجاري والتغييرات فيه تأتي بسبب عوامل رئيسة، تتمثل في الصادرات حيث انخفضت الصادرات البترولية، وشهدت الواردات نموا بنسبة 8 في المئة ، وزيادة في المعاملات الجارية «التحويلات سواء للداخل أو الخارج» حيث ارتفع حجم التحويل للخارج عن الداخل نتيجة انخفاض في ميزان الحساب الجاري، مشيرًا إلى أن النتيجة ممتازة مقارنة بكثير من دول العالم.

وقال إن النقطة الإيجابية في هذا الجانب هي نمو الصادرات غير البترولية، حيث أن الصادرات غير البترولية كانت منخفضة بشكل كبير إلى وقت قريب وتقديرات هذا العام ستقترب من 200 مليار ريال، مبينًا أنه يعكس نجاح سياسة الحكومة في تنويع الصادرات.

وتطرق الدكتور العساف إلى الجوانب التي خُصص لها تمويل من فائض الميزانية لهذا العام مبينًا أن من أهم الجوانب التي خصص لها تمويل إضافي من فائض الميزانية هذا العام هو إنشاء أو استكمال الطرق المحورية بين مناطق المملكة التي تربط بين شمال وجنوب المملكة وشرقها وغربها وهذه الطرق في غاية الأهمية وطرق إستراتيجية خصص لها 24 مليار ريال، وتخصيص 20 مليارًا لصندوق الاستثمارات العامة الذي يقوم بدور في غاية الأهمية في تمويل المشروعات الكبرى خاصة في سكك الحديد والقطاعات الحيوية الأخرى، إضافة إلى دعم بنك التسليف والادخار ليقوم بدوره في تقديم القروض الاجتماعية للمواطنين بدون فوائد، وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة التي توفر الفرص الوظيفية للمواطنين، ويتبقى 152 مليارًا ستضاف إلى احتياطي الدولة بعد النتائج النهائية للحسابات الختامية للدولة.

وأكد الأهمية الخاصة لبناء الاحتياطي حيث أن اقتصادنا يعتمد بشكل كبير على قطاع البترول بالذات في جانب إيرادات الحكومة ومن المهم أن يكون لدينا احتياطيات كافية لمواجهة أي انخفاض في الإيرادات البترولية مثل ما تم في عام 2009م، إذ شهد انخفاضا كبيرًا ولكن الحكومة استمرت في برامجها التنموية بسبب وجود هذا الاحتياطي والموارد المطمئنة التي مكنتنا من الاستمرار في البرنامج حتى عادت أسعار البترول للارتفاع من جديد. وعن الزيادة في ما خصص للخدمات البلدية أوضح أن البلدية تقوم بدور مهم في خدمة المواطنين في المدن والقرى والمدن الصغيرة في مختلف الأعمال البلدية، إلى جانب ما خصص لمشروعات الحماية ودرء مخاطر السيول، ومنها وادي السلي شرق مدينة الرياض إذ يجري فيه إنشاءات وإعادة مجراه الطبيعي مثل ما تم في وادي حنيفة، الذي حاز جوائز عالمية في الجانب البيئي.

وقال: «من الصعب الاستمرار في نفس المعدل، ولكن هناك عوامل أخرى والعامل الرئيس الذي أدى إلى أن النمو يكون بحدود 3.8 وهذا بالواقع نمو تتمناه دول العالم وليس المعدل، فقطاع البترول بالذات الذي سحب المعدل إلى الأسفل ونموه الحقيقي كان بالسالب، والحكومة نفس الشيء كان فيها نمو ولكن ليس مثل السابق حيث كان الإنفاق أكبر خصوصًا فيما يتعلق بإنفاق شهر إضافي على رواتب موظفي الدولة كل ثلاث سنوات نتيجة للفرق بين السنة الهجرية والسنة الميلادية.

وأكد أن الأهم في موازنة هذا العام نمو القطاع الخاص بنسبة 5.5 في المئة ونمت بنسب صحية جدا وإن شاء الله تستمر في نفس النمو خاصة وأن النشاط الاقتصادي مستمر في قطاعات الإنشاء، والخدمات المالية، والقطاع الصناعي. وأشار معاليه إلى أن المملكة منذ عام 2002م إلى الآن وصلت إلى مراحل متقدمة جداً في إنهاء الدين العام، ويتوقع في هذه السنة أن يكون الدين العام نسبة للناتج المحلي الإجمالي هو 2.7 في المئة ، وقال في السابق كانت إمكانية إنهاء الدين ولكن بتكلفة أعلى على الحكومة، ولكن رأت الحكومة أن يكون الإنهاء بشكل طبيعي وإن شاء الله سيخفض نتيجة سياسة واضحة من الحكومة وهو أن نبني الاحتياطيات وخطوط الدفاع لمواجهة أي احتمالات غير مواتية بالذات الاقتصاد العالمي وقطاع البترول وهو المصدر الرئيس لإيرادات الحكومة.

إبراهيم العساف